بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب الدراسات الإستراتيجية

incm_q8@yahoo.com

إدارة الأبحاث الإستراتيجية
قسم الأبحاث الدولية

المنتدى الدولي لدول حوض البحار الثلاث

بعنوان

الحاكمية والثقافة والإشكالات المشتركة لإعادة الهيكلة

من الأربعاء 13 / 10 / 2011م إلى الخميس 16 / 10 / 2011م
إسطنبول - الجمهورية التركية

ريادة المجتمع المدني
لمبادرات ترشيد العلاقات وإعادة صياغتها تكاملياً

إعداد

زهير عبدالهادي المحميد

أمين عام حركة التوافق الوطني الإسلامية
رئيس مكتب الدراسات الإستراتيجية
مستشار - شؤون إستراتيجية - تخطيط ودراسات
دولة الكويت

15 / 9 / 2011م

تصميم وإخراج وتنفيذ
زهير عبدالهادي المحميد

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 2403105 (965) - العنوان الإلكتروني: www.incm.net
P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)2403105 - Web Site - www.incm.net

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

مَكتب الدِراسَات الإستراتيجِيَّة

incm_q8@yahoo.com

إدَارَة الأبْحَاث الإسْتراتيجيَّة
قِسم الأبْحَاث الدُوَلِيَّة

زُهَير عَبْدالهَادي المَحْمِيد
مُستشار - شؤون إستراتيجيَّة - تخطيط و دِراسَات

السِيرة الذاتِيَّة المختصَرة .

- أَمِيْن عَامْ حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلامِيَّة .
- رئيس مَكْتَب الدِراسَات الإسْتراتِيجِيَّة .
- مُسْتَشَار - شؤُون إسْتراتِيجِيَّة - تَخْطِيْط و دِراسَات .
- تخرَّج من (جامعة سانت كلاود ستيت - مينيسوتا - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) في مايو 1980 م (إدارة الأعمال - تمويل - FINANCE) .
- بنك الكويت المركزي - إدارة العمليَّات الأجنبيَّة 1980م - 1982م .
- شركة الصناعات البلاستيكيَّة - مُدير عام 1982م - 1986م .
- مؤسَّسَة المحميد للتجارة العامَّة 1986م - 1997م .
- إلتحق في مارس 1997م حتى تاريخه : مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - ويعمل بوظيفة خبير أعلى - إستِشَارات إستراتِيجِيَّة .

عضويَّة جمعيَّات تخصُّصيَّة :

- عضو الجَمْعيَّة الكويتيَّة لحقوق الإنسان - الكُوَيت .
- عضو الجَمْعيَّة الإقتصَاديَّة الكويتيَّة - الكُوَيت .
- أمين سر مَجْلِس العلاقات الإسْلامِيَّة المسيحيَّة - الكُوَيت .
- عضو المجمَع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسْلاميَّة - الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة .
- عضو جَمْعيَّة الإدارة الإستراتيجيَّة - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .
- عضو جَمْعيَّة التخطيط الإستراتيجي - المملكة المتَّحدة البريطانيَّة .
- عضو جَمْعيَّة ديناميكيَّة النظم - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .

الخبرات :

- دراسة و إنشاء عدد من المشاريع الإقتصَاديَّة (الصناعيَّة و الحرفيَّة و التجاريَّة و الخدَميَّة) داخِل و خارج الكُوَيت .
- إعداد و مُتابعة الخطَّة الإستراتيجيَّة لمؤسَّسة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة .
- إعداد و تقديم دِراسَات و إستِشارات في مجالات التخطيط الإستراتيجي و التطوير و الدِراسات الإداريَّة و الجدوى الإقتِصاديَّة للمشاريع .
- إعداد و تقديم دَوْرات تخصُّصيَّة للمناصِب القياديَّة العُليا و الوُسطى في المجالات التالية :
  - أ - التخطيط الإستراتيجي الشامِل .
  - ب - التخطيط بواسِطة السيناريو .
  - ج - نظم التفكير و النمذجَة الإستراتيجيَّة .
  - د - التفاوض و إبرام العُقود .
  - هـ - فن الخِطابة و العرض .

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement
مَكتب الدِراسَات الإستراتيجِيَّة
incm_q8@yahoo.com

و- فنون الإتصال.
ز- التعامُل مع وسائل الإعلام.
ح- الحركات السياسيَّة في الكويت.
ط- إدارة الأفراد - مفاهيم مُستحدثة وآليَّات.
ي- إدارة الحملات الإنتِخابيَّة العامَّة.
ك- العِلاقات الدِبلوماسِيَّة.

الأبحاث والدراسات وأوراق العمل:

1- تشكيلة الدوائر الإنتِخابيَّة وتوزيع التمثيل الشعبي في الكويت.
2- إستراتيجيَّة المواجهة مع الصهيونيَّة.
3- إستراتيجيَّة مؤسَّسَة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة وإدارة الجودة الشامِلة.
4- الوحدة بين الفِكر النظري والتطبيق العملي.
5- الفِكر والعمل الإستراتيجي.
6- إستراتيجيَّة التعامُل مع العِراق الجديد.
7- الكُويت في عام 2020م.
8- المفاوضات العربيَّة مع الكِيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقِع.
9- مشروع ثقافة حِوار الحضارات وتعايشها في المواجهة مع الصهيونيَّة.
10- تصوُّرات مهرجان هلا فبراير الكويت.
11- العمل الحِزبي المنظَّم ودوره في تنمية المجتمعات.
12- العمل الوطني المشترك وهيئات المجتمع المدني.
13- تشكيلة الدوائر الإنتِخابيَّة وعدالة التمثيل الشعبي في الكُويت.
14- التوازن الإستراتيجي لسِياسات دولة الكُويت.
15- دِراسة تحليليَّة للدوائر الإنتِخابيَّة في الكُويت - إنتِخابات مجلِس الأمَّة.
16- تحصين الأمن الوطني الشامِل بمُختلف أبعادِه.
17- إستراتيجيَّة المواجهة الميدانيَّة مع الكِيان الصهيوني.
18- أمن الخليج والدور الإقليمي والدولي.
19- تقرير تقييمي - مؤتمر المنتدى الإستراتيجي العربي الدولي السنوي الثالث - العالم العربي في 2020م تحدّيات مُستقبليَّة وفرص.
20- تقرير تقييمي - تقرير مجموعة دِراسة العِراق - جيمس بيكر الثالِث ولي هاملتون.
21- سُبُل تعزيز العُمق الإستراتيجي من خِلال العِلاقات الإقليميَّة والدوليَّة.
22- الفِكر والعمل الإستراتيجي الشمولي.
23- العمل في القِطاعين الخاص والعام.. مُقارنة وتغيير.
24- التحالفات في الإنتِخابات التشريعيَّة العامَّة.
25- الديمُقراطيَّات في دول مجلِس التعاون الخليجي.
26- القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة.
27- الوحدة الإسلاميَّة ضَرورة إستراتيجيَّة لمواجهَة التحدّيات.
28- تكامُل الحضَارات وحدَة المبدأ والمُنتهَى.

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

مَكتب الدِراسَات الإستراتيجِيَّة

incm_q8@yahoo.com

29- ترشيد مُخرجات أعمال القوى السياسيَّة و السُلطة التنفيذيَّة.
30- الإستثمار الأرشد للوقت و أداء الأمانة.
31- التعبئة التكامليَّة لطاقات الأمَّة و الإستراتيجيَّة المُبادِرة لصناعة الأحداث.
32- مشاركة المرأة في العمل السياسي العام و قوائم القوى السياسيَّة للإنتخابات التشريعيَّة.
33- إنتخابات مَجلِس الأمَّة 2008م .. دراسة تحليليَّة للكتل الإنتخابيَّة .. أبريل 2008م.
34- التعاوُن الإقتصادي الإقليمي للتنمية.
35- الحوار الإيراني العربي .. الحاجة لآفاق مُستحدثة.
36- نظرة تقييميَّة للإنتخابات التشريعيَّة لمجلس الأمَّة 2008م و مُخرجاتها.
37- مُواجهة التهديدات و التحدّيات الإقليميَّة.
38- المقاومة المدنيَّة لهيئات المجتمع المدني في المواجهة لنُصرة القُدس.
39- منطلقات العزّة و إستعادة موقعيَّة الريادة الإستراتيجيَّة للأمَّة الإسلاميَّة.
40- حركة المجتمع المدني لنُصرة المقاومة.
41- مُبادرة هيئات المجتمع المدني لتشكيل إستراتيجيَّة الوحدة.
42- مُتطلّبات الإستراتيجيَّة المبادرة لصناعة القرار الوطني الريادي.
43- المسار الديمقراطي من حيث الواقع في الكويت.
44- حق المقاومة لدفع العدوان وفق المنظور الشرعي و القانوني.
45- سُبل تكامُل الأمَّة الإسلاميَّة.
46- الحُكم الصالح و إدارة الدولة العادلة و القادرة.
47- الدولة المدنيَّة و السلم الأهلي.
48- دور المنظّمات الرسميَّة و المدنيَّة في إقامة العدالة في العلاقات الدوليَّة.
49- مشروعيَّة السلام مع الصهاينة المحتلّين.
50- مُبادرات التعاوُن الإسلامي المسيحي في القضايا المشتركة.
51- الدبلوماسيَّة الشعبيَّة المبادرة و أوعية التفكير الإستراتيجي.
52- المسار الإستراتيجي المبادر للدولة.
53- ثقافة السلام و التصدّي للإرهاب.
54- الثقافة الديمقراطيَّة و إشهار الأحزاب السياسيَّة.
55- ربيع الكرامة العربيَّة .. مُقدّمات، تحدّيات، و عواقب.
56- تجريد الكيان الصهيوني من شرعيَّته أمميا.
57- السلام، الخطاب المشترك بين الأديان و المدارس الفكريَّة الشرقيَّة.
58- ريادة المجتمع المدني لمبادرات ترشيد العلاقات و إعادة صياغتها تكامليا.

بريد إلكتروني : almahmeed1@yahoo.com

رِيَادَةُ المجْتَمَعِ المدَنِيِّ
لِمُبَادَرَاتِ تَرْشِيدِ العلاَقَاتِ وَإِعَادَةِ صِيَاغَتِهَا تكَامُلِياً

الفهرس

المقَدِّمَة .	6
مَحْدُودِيَّاتُ الوَرَقَة و التَعَارِيف .	7
مُقَدِّمَاتُ ثَوْرَاتُ الكَرَامَة العَرَبِيَّة .	12
❖❖ إنْغِلاَق أُفُقُ المُشَارَكَة السِيَاسِيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة .	12
❖❖ إسْتِسْلاَم النُظُم الرَسْمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة .	15
التَحَدِّيَات المَاثِلَة أمَامَ الثَوْرَات الشَعْبِيَّة العَرَبِيَّة .	18
❖❖ مَرَاحِلُ التَحَوُّلُ مِنَ الثَوْرَة إلَى الدَوْلَة .	18
❖❖ الحِرَاكُ المُضَاد لإعَادَة صِيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة مَعَ الأنْظِمَة الثَوْرِيَّة .	22
الدَوْلَة المَدَنِيَّة .	25
الدِيبْلُوْمَاسِيَّة الشَعْبِيَّة .	28
❖❖ تَدَاخُلُ هَيْئَاتُ المُجْتَمَع المَدَنِيُ .	28
❖❖ نَظْم علاَقَة صُنَّاع الرَأي بصُنَّاع القَرَار .	29
مُبَادَرَة مَجْلِسُ العلاَقَاتُ الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة .	31
❖❖ مَضَامِين تَأسِيس مَجْلِسُ العلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة .	31
❖❖ تَرْجَمَة حِوَارُ الحَضَارَاتُ وَ الثَقَافَات لِعَمَلٍ مُشْتَرَكُ .	33
التَوْصِيَاتُ .	36
المَصَادِرُ .	38

رِيَادَةُ المجتمعِ المدنِيِّ
لِمبَادرَات ترشِيد العلاقَاتِ وَإعَادَة صِيَاغَتِهَا تكَامُلِياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

سُورَةُ الحجرات - آيَة 13

المقدّمَة :

إنطلاقاً من القِيَم الإنسانيَّة و على نقيض المُنطلقات المصلحيَّة و النفعيَّة ، باشر المُجتمع المدني بمُختلف مُكوِّناته مُنذ مطلع العام الميلادي 2011 في الدول العربيَّة بمُبادرات التغيير السلمي و الحضاري ميدانياً بعد إنغلاق آفاق العمل السياسي السلمي ، و إستسلام النُظُم الرسميَّة العربيَّة للوصاية الغربيَّة ، وإنصياعها لمصالح الدُول المُهيمنة على القرار الأممي ، و المُتعارضة مع مصالح و ثقافة و كرامات الشُعوب العربيَّة ، و لا زال أمام هذا الحِرَاك الشعبي الحضاري العديد من التحدِّيات الخارجيَّة و الداخليَّة في مسارها لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن و الدولة ، و كذلك بين الدولة و الأمم الأخرى ، إضافة لتحديد شكل الدولة التي يطمح لها المُجتمع المدني ، و التي من المُفترض أن تُقيم العدل و تصون الحُقوق والحُريَّات ، و ترتقي بالعلاقات الإنسانيَّة لمُختلف شرائح المُجتمع المُكوِّن للشعب . و الأهم من ذلك هو التحدِّي أمام المُجتمع المدني في إعادة صياغة العلاقات البينيَّة لهيئات المُجتمع المدني بمُختلف صُنوفها السياسيَّة والعَقَديَّة لحفظ المُجتمع و صونه من مُختلف الفِتن السياسيَّة و الدينيَّة و المذهبيَّة و غيرها من التصنيفات الفئويَّة و العِرقيَّة . و في هذا المجال فقد تقدَّمت حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِيِّ الإسْلَامِيَّة بمُبادرة إنشاء مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلَامِيَّة المَسِيْحِيَّة في الكويت ، لمحورة العلاقات بين مُختلف شرائح المُجتمع حول المُشتركات و تهذيب الإختلافات ضمن أُطُر عُقَلائيَّة ، تعمل على إخراج الحوار الحضاري و الثقافي

من الأُطُر الفكريَّة النُخبَويَّة المُغلقة ، و ترجمتها إلى مشاريع عمل ملموسة من قِبَل المُجتمع المدني نحو ترشيد العلاقات الإنسانيَّة وُفْق القيَم الإنسانيَّة السامية المُشتركة ، تحصيناً لسيادة القرار الوطني للدولة و المُجتمع ، و حِفْظاً للحُقوق الخاصَّة و العامَّة ، و تعزيزاً لمَنَعَة المُجتمع و الوطن .

مَحْدُوديَّات الوَرَقة و التعاريف :

❖❖ هذه الورقة المُختصرة معنيَّة بالتعرُّف على مُبادرات المُجتمع المدني في إعادة صياغة واقعها ومُستقبلها ضمن الحِرَاك السياسي الشعبي ، الذي أخذ بزمام المُبادرة للتغيير من خلال العمل الميداني السِلْمي ، لاستعادة الحُقوق و الحُريَّات و الكرامات من الأنظمة الإستبداديَّة وأسيادها. كما تتطرَّق الورقة للتحدِّيات الماثلة أمام هذا التغيير العارم ، و آليَّات مواجهة هذه التحديَّات لحين إعادة تعريف و هيكلة الدولة المُحقِّقة للعدل الإجتماعي و ما بعد ذلك ، بُغية ترشيد العلاقات الإنسانيَّة بين مُختلف شرائح المُجتمع ، و كذلك على مُستوى علاقات الدولة مع سائر الأمم .

❖❖ تَعْرِيْف الإسْتِبْدَاد : " حُكْمٌ أو نظامٌ يستقلُّ بالسُلطة فيه فردٌ أو مجموعةٌ من الأفراد دون خُضوع لقانون أو قاعدة و دون النظر إلى رأس المحكومين . " (1)

❖❖ تَعْرِيْف الظُلْم : وضع الشيء في غير موضعه ، و التصرُّف في حقِّ الغير بغير حقّ ، أو مُجاوزة الحق .

❖❖ تَعْرِيْف العَدْل : " عُرِّف العدل في الفلسفة بأنَّه وضع الشي ء في موضعه المُناسب له ، و هو معنى شامل للَّه – عزَّ و جل – و غيره . فالعدل الإلهي هو وضع الشي ء في موضعه ، وكذلك هو العدل الصادر من المخلوقين ، كالحاكم و القاضي ، و كذلك تصرُّف الرجُل العادل في سُلوكه ، لأنَّه تتوفر في هذه الصفة في تصرُّفاته . و هذا هو الذي يُفسِّر قول اللُّغويِّين عنه أنَّه الحُكم بالحقّ . فإنَّ الحقَّ لا يكون إلاَّ بوضع الشيء في الموضع المُناسب . (2)

❖❖ تَعْرِيف الكَرَامَة : " الكَرَامَة صفةٌ عُقلائيَّةٌ جامِعَة للقيَم الفاضلة التي كرَّم اللَّه سُبحانه وتعالى الإنسان بها عن سائر المخلوقات ، و تتعلَّق بحُريَّة الإنسان في إتِّخاذ القرار العُقَلائي دون ضُغوطٍ أو إكراهٍ أو تجاوزٍ على الغير ، و عكسُها المهانة المُشيرة للتجاوز و الإذلال وسلْب الحُريَّة على مُختلف الصُعُد .

❖❖ تَعْرِيف العِزَّة : " العِزَّة حالة مانِعَة للإنسان من أن يُغْلَب يمتاز فيها الإنسان بالأنَفَة و الحَميَّة ، و تَعْني كَوْنُ الشيء قاهراً غير مقهور أو غالباً غير مغلوب . " (3)

❖❖ تَعْرِيف الحِوَارْ : تراجُع الكلام بين طرفين أو أكثر، و ذلك دون وجود خُصومة بينهُم بالضرورة ، وفي لسان العرب : (وهم يتحاورون أي: يتراجعون الكلام. والمُحاورة: مُراجعة المنطق والكلام في المُخاطبة) .

❖❖ تَعْرِيف المُبَادَرَة (initiative) : الإقْدَام على مسار جديد أو عملٍ مُستحدث و غير مألوف لتغيير الواقِع المُتعارف عليه لما هو أفضل منه و صِناعة الحدث الجديد و تعميمه .

❖❖ تَعْرِيف صُنَّاع الرَأي : أشخاصٌ من مُختلف المشارب و التخصُّصات يمتلكون و يستخدمون قُدرة النُفوذ والتأثير على مسار و منهجيَّة التفكير و المُعتقدات لدى جمعٌ من الناس أو الجماعات بمُختلف صُنوفها نحو رؤية و تفسير مُحدَّد يتماشى مع مُنطلقات و أهداف صانع الرأي .

❖❖ تَعْرِيف الحَضَارة : هي حصيلة جُهود أُمَم مُتكاملة تعكس سعي الإنسان الحثيث نحو التقدُّم في شتَّى المجالات الإستِكشافيَّة و الإداريَّة والتنظيميَّة و الفِكْريَّة بُغية الإستِغلال الأمثل لخِدمة رُقي الحياة البشريَّة جَمعاء .

❖❖ تَعْرِيْف الجِيوسْتْرَاتِيجِي : " مُصطلح يربط بين الجُغرافيا و الإستراتيجيَّة ، أي ربط المسار الإستراتيجي للدولة إنطلاقاً من الموقع الجُغرافي الخاص بها و المواقع الجُغرافيَّة الأخرى إقليمياً و دولياً بما تحويه من إمتيازات و موارد ، لتوجيه السياسات العامَّة للدولة و نشاطها الدبلوماسي الدافع للمسار الإستراتيجي لها ، حيث تعمل الدولة على توسيع عُمقها الإستراتيجي على مُختلف الصُعُد السياسيَّة و الإقتصاديَّة و العسكريَّة و الأمنيَّة من خلال التحالفات لتوسعة نُفوذها إقليمياً و دولياً خدمةً للأهداف الإستراتيجيَّة العامَّة المعتمدة من قِبَل الدولة .

❖❖ تَعْرِيْف المُجتَمَع المَدَني : " المُجتمع المدني بالمفهوم الخاص يُشير إلى مُجمل المؤسَّسات الإقتصاديَّه والإجتماعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة التي تتَّصف بكونها : غير الحُكُوميَّة ، غير إرثيَّه ، لا تهدفُ إلى الربح ، طوعيَّة الإنتماء إليها ، حداثيَّة في بُنيتها و تكوينها . و يرتبط نشاطها عُضوياً بفلسفة المُجتمع المدني (منظُومة الثقافة المدنيَّة) التي تتضمَّن مجموعة القيَم الثقافيَّة اللازمة لنشاط المُجتمع المدني و هي قِيَم حَدَاثيَّه تتباين مع القِيَم القَبَليَّه والعُصْبَويَّة ومع قِيَم النُظُم الشُمُوليَّة ، و تُشكِّل مجموعة المُحفِّزات و الدوافع لسُلوك الأفراد و أنشطتهم في مُؤسَّسات مدنيَّه . " (4)

❖❖ تَعْرِيْف سِيَادَة القَرَارْ : صناعة القرار من قِبَل المُفوَّضين و المعنيِّين بذلك بالهيئة أو الدَوْلة بشكلٍ حُرٍ و مُستقل ، دون أيِّ تدخُّلٍ من قِبَل جهات أجنبيَّة في مُختلف مراحل صِناعة القَرَار.

❖❖ تَعْرِيْف الدِبْلُومَاسِيَّة : " هي الفن والعِلم في إدارة التواصُل بين المجاميع و الدُوَل ، وعادةً ما يقوم بعمليَّة الحِوار وعَقْد الصَفَقات وتوقيع المُعاهدات طاقمٌ مُحترف يتكوَّن من الدِبلوماسيِّين. و بتعبير مُبسَّط ، ترمز الدِبْلُومَاسِيَّة إلى فَنّ الحِوار و المُخاطبَة في التوصُّل إلى أكبر قَدَر من المكاسب الإستراتيجيَّة من الفريق الخَصْم ."

كما تمَّ تعريفها كالآتي :

" فن ومُمارسة التفاوُض بين أشخاص مُفوَّضين يُمثِّلون مجموعات أو دُوَل ، عادةً ما يتمُّ الإشارة لها بالدِبلوماسيَّة الدوليَّة (International Diplomacy) ، و هي وساطات في حال الخِلافات في مجال العِلاقات الدوليَّة من خِلال دِبلوماسيِّين مُحترفين يتناولون قضايا صِناعة السلام ، الثقافة ، الإقتِصاد ، التِجارة ، و الحرب ، و عادةً ما يتِمُّ التفاوُض حول الإتِّفاقيَّات الدُوَليَّة قبل إعتِمادها من الساسة الوطنيِّين . " (5)

❖❖ تَعْرِيف الدِبلُومَاسِيَّة الشَعْبِيَّة : " تفاعُل بين الأفراد و المجاميع خارج نطاق الدوائر الرسميَّة ، حيث أنَّ التواصُل بين الرسميِّين يُعبَّر عنه بدِبلُومَاسِيَّة المسار الأوَّل أي الدِبلُومَاسِيَّة الحُكوميَّة (ثُنائيَّة أو مُتعدِّدة الأطراف) فدِبلُومَاسِيَّة المسار الثاني موصوفة بجميع الأنشطة التي تُنفَّذ خارج نطاق القنوات الحُكوميَّة " (6) .

❖❖ تَعْرِيف الدَوْلَة المدَنِيَّة : " هي التي ترتكز على الدستور كمفهوم نظري مُنبثق من نظريَّة العقد الإجتماعي و السياسي ، حيث تتلخَّص قانونيَّة وظيفتها في توفير فُرص التمتُّع بالحُريَّات والحُقوق لكُلّ المواطنين حسب استحقاقاتهم مُقابل المسؤوليَّات التي يتحمَّلون عبئها حسب كفاءة كُلّ فرد ، لضمان استمرارية مسار آليَّات الدولة الإداريَّة و القانونيَّة والسياسيَّة ، التي تنحصر مهامها في إتاحة إمكانيَّة الحُصول على الحُقوق والحُريَّات العامَّة والخاصَّة لجميع المواطنين مُقابل إنجاز وظائفهم المُكلَّفين بها اتجاه بعضهم البعض واتجاه نظام الدولة العام ." (7)

❖❖ تَعْرِيف الدَوْلَة الدِينِيَّة (ثيوقرَاطِيَّة) : " هي ذلك النظام من الحُكم الذي يجعل من الدين والتفويض الإلهي مصدراً للسُلطة السياسيَّة ، و يدَّعي القائمون عليها أنَّهم مُفوَّضون من اللَّه ، وأنَّهُم ناطقون باسم السماء ، و يجب الإذعان لجميع قراراتهم ، و الرضا بها دون مُراجعة أو اعتراض؛ لأنَّ الإعتراض عليها يكون إعتراضاً على اللَّه الذي يتحدثون بإسمه ، و هُم وكلاؤه على الناس . " (8)

❖❖ تَعْـرِيْف العلمَـانِيَّـة : " رؤية شـاملة للواقع تحـاول بكُلِّ صـرامـة تحـييـد عـلاقـة الدين والقِـيَم المُطلقة والغيبيَّات بكُلِّ مجالات الحياة . " (9)

مُقدّمَات ثوَرَاتُ الكَرَامَة العَرَبِيَّة

تنقسم النُظُم العربيَّة بشكلٍ عام إلى قسمين ، فمنها النُظُم الملكيَّة أو الوراثيَّة و التي تعتمد نظام المبايعة كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة و الأردن و المغرب ، و أخرى جُمهوريَّة أتى بعضها بإنقلابات عسكريَّة ، و منها من أتى كإستحقاق إستقلالي عن القوى الإستعماريَّة ، إلا أنَّ هذه الجُمهوريَّات لا تعكس مُسمَّاها من حيث شكل و مضمون الدولة و نظام الحُكم و حُريَّة إختيار السُلطة الحاكمة و تداولها .

هذا و يتفاوت الأفُق للحراك السياسي بشكلٍ نسبي للمُشاركة السياسيَّة الشعبيَّة لإختيار القادة والمساهمة في صناعة القرار الوطني في النُظُم العربيَّة ، عليه تتفاوت آفاق المُشاركة الشعبيَّة من دولة لأخرى بناءً على نسبيَّة الديمُقراطيَّة من دولة لأخرى ، هذا التفاوت في إنغلاق الأفُق السياسي للمُشاركة الشعبيَّة في تحديد مصيرها أدَّى لإتِّساع الفجوة بين السُلُطات الحاكمة و الشعب ، و هذا بدوره أدَّى بالسُلُطات التي تمتاز بنظام إستبدادي في الإستئثار بالسُلطة للخُضوع لوصاية النُظُم الغربيَّة الداعمة والمهيمنة على القرار السياسي و الإقتصادي و الأمني الدولي وُفْق أجنداتها الإستراتيجيَّة ، ممَّا أهدر حُقوق الشُعوب العربيَّة و كرامتها و عِزَّتها و سيادتها على قرارها الوطني و القومي ، و تجلَّى ذلك في إذلال الشُعوب العربيَّة بإتِّفاقيَّات إذعان إستسلاميَّة مُهينة ومُذلَّة لصالح الكيان الصهيوني ، و كذلك بالهيمنة على مواردها وسياساتها الإقتصاديَّة و الأمنيَّة .

❖❖ إنْغِلاَق أُفُقْ المُشَارَكَة السِيَاسِيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة .

ساهم إنْغِلاَق أُفُقْ المُشَارَكَة السِيَاسِيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة كأحد الدوافع الرئيسيَّة للثورات الشعبيَّة في البُلدان العربيَّة ، و تمثَّل هذا الإنغلاق في إستبداد النُظُم الحاكمة بالقرار الوطني على مُختلف الصُعُد ، و تفشِّي الظُلم من خلال تزاوج السُلطة و المال و الإستئثار بهما لصالح النُخَب الحاكمة وحواشيها، ممَّا عزَّز حالة الفساد السياسي على مُختلف الصُعُد ، و أدى هذا بدوره للإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها . شكَّلت هذه العناصر حالة إنعدام ثقة بين الشُعوب و الأنظمة دفعت

بالشُعوب للمُطالبة بإستعادة دورها في صناعة القرار الوطني ، و نعرض أدناه لهذه العناصر كالآتي :

أ- إستبداد النُظُم الحاكمة بالقرار الوطني على مُختلف الصُعُد :

في معرض تحليله عن التطوُّرات الجارية في العالم العربي ، وصف الباحث مايكل ميلشتاين دوافع الحركة الثوريَّة بالعالم العربي كالآتي :

" هناك سمة مُميَّزة للأحداث الأخيرة و هي الثورة الشعبيَّة العارمة على المؤسَّسات الحاكمة الراسخة القويَّة ، و هذا ما تجلَّى على الخُصوص في النُظُم التي زعمت طوال عُقود أنَّها تُبشِّر بإصلاحات إجتماعيَّة و سياسيَّة و ثقافيَّة . إنتحلت هذه النُظُم صفة الحُكم الجُمهوري علماً بأنَّها فرضت نفسها في مرحلة سابقة ككيانات ثوريَّة مُعارضة للنُظُم الملكيَّة التقليديَّة ، لكن الجُمهوريَّات الثوريَّة نفسها تحوَّلت بمُرور الوقت إلى نُظُم فاسدة يورِّث فيها الأب السُلطة لبنيه و هذا ما أكسب هذه النُظُم إسم (الجُمْلكِيَّة) ، و هي مُفردة عربيَّة تجمع بين كلمة الجُمهوريَّة و كلمة المملكة ، لكن مُمثِّلي هذه النُظُم في طور مُغادرة المشهد السياسي ...

لا ريب أنَّ الثورة في كلٍ من مصر و تونس و ليبيا و الإضطرابات الجارية في المناطق الأخرى تُشير إلى وجود مُجتمع مدني نشط و فاعل في جُزء كبير من العالم العربي ...

أثبتت الشُعوب العربيَّة قُدرتها في أغلب الحالات على العمل كمُجتمعات مدنيَّة تدفعها رغبة في نيل الحُريَّة ، إلتقت على مُعارضة النُظُم المقيتة حتَّى أسقطت بعضها . " (10)

هذا الوصف للأستاذ مايكل ميلشتاين لدوافع الحركة الثوريَّة بالعالم العربي ركزَّ على الجُمهوريَّات التي وصفها بشكلٍ دقيق بمُصطلح الجُملكيَّات ، و إقتصر الحِرَاك الشعبي العربي على هذه الدول ، بينما واقع الحال آخذٌ في الإتساع ليشمل النُظُم الوراثيَّة أيضاً ، فالبحرين تُعتبر مثالاً واضحاً للحراك الشعبي السلمي الذي ضاق به الحال لإنعدام الأفُق السياسي رغم وجود مجلسٍ مُنتخب ، إلا أنَّ صلاحيَّات هذا المجلس محدودة و مُنتقصة و المُشاركة الشعبيَّة بالقرار الوطني محدودة جداً ، و كذلك الحال في الأردُن و المغرب فهي أيضاً ملكيَّات تمتاز بمجالس مُنتخبة بصلاحيَّات محدودة نسبياً أدَّت لبُروز إرهاصات للحراك الشعبي نحو المزيد من الإصلاحات السياسيَّة المُستحقَّة ، أيضاً باقي دول الخليج العربيَّة ليست بمنأى عن هذه المُطالبات الإصلاحيَّة ، إلا أنَّ الوفرة الماليَّة في هذه الدول عملت على تأجيل أو تحجيم الحراك الشعبي المُطالب بالإصلاح السياسي المُستحق إلى حين ، و لا بُدَّ من توسعة المُشاركة الشعبيَّة في صناعة القرار الوطني ضمن حزمة من الإصلاحات السياسيَّة لفتح هذه الآفاق السياسيَّة

وتنفيس الإحتقانات من خلال مواجهة المطالب السياسيَّة بآليَّات سياسيَّة ، فقد ثبت عدم جدوى الآليَّات الماليَّة و الأمنيَّة والعسكريَّة على المدى المُتوسط و البعيد ، بل إنَّها قد تعمل على ترسيخ إغلاق آفاق العمل السياسي و بالتالي جني نتائج عكسيَّة على النُظُم الحاكمة في المُستقبل .

ب- تفشِّي الظُلم من خلال تزاوج السُلطة و المال و الإستئثار بهما لصالح النُخبة الحاكمة :

مثَّل تزاوج السُلطة و المال رُكناً مُهماً من أركان الفساد السياسي و المالي لدى النُخَب الحاكمة وزاد من حالة البطالة و الفقر و إنعدام تكافُىء الفُرص و تقلُّص الطبقة الوسطى ، و إتِّساع الهوَّة بين الأغنياء و الفقراء في المُجتمع الواحد ، هذا بدوره أدَّى لهدرٍ كبير في ثروات الأوطان و تعطيل الطاقات المُنتجة في مُجتمعات تُعتبر أغلبها مُجتمعات شابَّة تتكاثر فيها طبقة الشباب بشكلٍ مُضطرد . على ذلك نلحظ بأنَّ الحراك الشعبي في مُختلف الدول العربيَّة لم يكُن حِراكاً نُخبوياً أو حِزبياً ، بل كان حِرَاكاً شعبياً بقيادة شبابيَّة من مُختلف شرائح المُجتمع ، مُطالباً بإنهاء الفساد على مُختلف الصُعُد ، و فصل السياسة عن المال ، و المُحافظة على الأموال العامَّة ، و إعادة توزيع ثروات البلاد إستثماراً و إنفاقاً بعدل ، لينال المواطنين فُرصهم في العيش الكريم دون التدخُّل الوصائي الظالم للمؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة بالسياسات الإقتصاديَّة و الماليَّة لدولهم .

ج- الإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها :

تمثَّل الإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها بالتعامُل معها على أنَّها قاصرة و غير مُؤهَّلة لممارسة الحُريَّات الديمُقراطيَّة على المُستوى الوطني و على مُختلف الصُعُد السياسيَّة و الإقتصاديَّة والأمنيَّة ، و بذلك تمَّ إستبعادُها عن عمليَّة صناعة القرار الوطني ، فحجب الحُريَّات عن الشُعوب ما هو إلاَّ إعتداءٌ على عزَّتها و كرامتها و إنسانيَّتها . و على المُستوى الخارجي لم يكُن للشُعوب مُشاركةٌ تُذكر في رسم السياسة الخارجيَّة لأوطانهم ، ممَّا جعل النُظُم الحاكمة في حالة إنفراد بذلك الشأن ، صحبها حالة إستفراد بقرار النُظُم الحاكمة من قِبَل الدول الكُبرى الصانعة للقرار الدولي لعلم هذه الدول بإنكشاف النُظُم الحاكمة عن عُمقها المُجتمعي ، فعِزَّة الأنظمة من عِزَّة الشُعوب و في حال إهدار عِزَّة الشُعوب لن تنعم الأنظمة بالعِزَّة و الإحترام من الدول الأخرى ، عليه فقد تمَّ فرض إتِّفاقيَّات مُذلَّة و مُهينة لكرامة هذه الشُعوب تمثَّلت في الإذعان لإتِّفاقيَّات مع الكيان الصهيوني تنتقصُ من حُقوق

وسيادة هذه الشُعوب والدول على قرارها الوطني و القومي ، و قد برز هذا التباين الصارخ بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي خلال الحرب الصهيونيَّة الوحشيَّة و المدعومة أمريكياً على لُبنان و فلسطين . أيضاً تمَّ فرض سياسات و إتِّفاقات إقتصاديَّة تُهدر ثروات تلك الشُعُوب و تُزيد من مُعاناتهم المعيشيَّة وتضيِّق فُرص العمل و العيش الكريم ، و من أبرز هذه الإتفاقات المُجحفة ، إتفاقيَّة بيع الغاز المصري للكيان الصهيوني بأثمانٍ بخسة جداً بينما تُعاني شريحة كبيرة من أبناء الشعب المصري الكريم من الفقر والحاجة و هُم الأولى بالتنعُّم بخيرات بلادهم ، بينما يعمد الكيان الصهيوني لمُحاصرة أخوتنا في فلسطين و التضييق عليهم في مُختلف وسائل العيش ، و منها منع أو تقنين الوقود عن الشعب الفلسطيني الصامد و بيعُه لهُم بأسعار مُرتفعة ، ذلك كُلُّه بمُساهمة عربيَّة في هذا الحصار الظالم من قِبَل نظام حُسني مُبارك ، إضافةً لذلك تُضيف تدخُّلات المؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة في رسم السياسات الإقتصاديَّة لهذه الدول إنتقاصاً لسيادة القرار الإقتصادي و زيادةً في المُعاناة المعيشيَّة من خلال إزالة مُختلف أنواع الدعم للسلع الأساسيَّة و إثقال كاهل الإقتصاد الوطني لخدمة الدُيون الدوليَّة .

❖❖ إستِسلَام النُظُم الرَسمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة .

مثَّل إتِّساع الهوَّة بين الشُعوب و الأنظمة العربيَّة مدخليَّة لإستِسلَام النُظُم الرَسمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة ، و كان ذلك الدافع الرئيسي الثاني للثورات الشعبيَّة في البُلدان العربيَّة و أدَّى للآتي :

أ- التنازُل عن سيادة القرار الوطني لصالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة :

تجلَّى هذا التنازُل عن سيادة القرار الوطني بشكلٍ واضح في قرارات نظام حُسني مُبارك المُهيمن على الدولة المحوريَّة الأقوى و الأهم في العالم العربي من الناحيَّة الجيوستراتيجيَّة ، حيث كان القرار السياسي على المُستوى الإقليمي و الدولي تابع و مُساند لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من حيث دعم و تعزيز سياسات الكيان الصهيوني ، و الذي وصف الرئيس المخلوع حُسني مُبارك بـ (الكنز الإستراتيجي) ، و إستعداء قِوَى المُمانعة و المُقاومة ، و المُساهمة في إضعاف الموقف العربي و الإسلامي وتشتيته ، و العمل على بث الفتنة الطائفيَّة و تعزيزها بين المُجتمعات ، إضافةً لحَرْف بوصلة العداء العربي من الكيان الصهيوني الذي تمَّ توصيفه كشريك إستراتيجي للسلام ، إلى الجُمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة و قِوى المُقاومة و المُمانعة تماشياً مع التعريف الصهيوأمريكي ، فقد صرَّح بذلك رئيس اللَّجنة الخارجيَّة والأمن في البرلمان الصهيوني (الكنيست) ووزير الحرب الصهيوني السابق الجنرال شاؤُول مُوفاز قائلاً : "على العالم العربي ودُوَل الخليج التحالُف مع القوى المُعتدلة من السُنَّة ضدَّ حزب اللَّه وإيران

التي تُحاول السيطرة على المنطقة برُمَّتها وتشييعها ." ذلك لإعادة تعريف العدُو للعرب و تحديدُه بإيران عِوَضاً عنه ، ليتحوَّل هذا الصراع لصراع عِرْقي و قومي بين أبناء المنطقة لصالح تسيُّد الكيان الصهيوني بعد إضعاف و إنهاء ملف المُمانعة . تبع هذا الموقف عدد من الدول العربيَّة التي تمَّ وصفها بمُعسكر الإعتدال بقيادة نظام حُسني مُبارك .

كذلك الحال بالنسبة للسياسات الإقتصاديَّة التي تصبُّ في صالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة حيث سيطرة النُخب الحاكمة على مُقدَّرات الأوطان الإقتصاديَّة و الإستئثار بها دون الصالح العام للشُعوب ، فقد تمَّ تحويل هذه الإقتصادات من الحالة الإنتاجيَّة إلى الحالة الإستهلاكيَّة التابعة و المُثقلة بالديون .

ب- تقديم مصالح الدول النافذة في القرار الوطني على المصالح الوطنيَّة :

هذه التبعيَّة المُفرطة لسياسات الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة قدَّمت المصالح الأجنبيَّة على مصالح الدولة و الشعب ، و فتحت الباب على مصراعيه للتدخُلات الأجنبيَّة في العديد من التفاصيل الوطنيَّة لدرجة أنَّ تسمية الرؤساء و الوزراء أصبحت تخضع لموافقات خارجيَّة ضمن المعايير التي تتماشى وإستراتيجيَّاتها في المنطقة ، و كذلك توجيه القرار الوطني لتحديد الأعداء و الأصدقاء بما في ذلك توجيه الحملات القمعيَّة والإقصاء و التهميش للقوى الوطنيَّة المُعارضة للهيمنة الأجنبيَّة على مُقدَّرات الدولة و الشعب .

ج- تبنِّي المشاريع الإستراتيجيَّة لنُظُم الوصاية و هيمنتهم على مُقدَّرات و مصائر الشُعوب :

أدَّى التنازُل عن سيادة القرار الوطني لصالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة و تقديم مصالح الأجنبي في القرار الوطني على المصالح الوطنيَّة ، إلى حالة تبعيَّة كاملة لإستراتيجيَّة نُظُم الوصاية بقيادة الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة ، و هذا أمرٌ طبيعيٌ بالنسبة للنُظُم المعزولة عن شُعوبها و التي لا تتمتَّع بالدعم الشعبي من حيثُ الإختيار و المُساندة . هذه النُظُم بطبيعتها المُجافية لشُعوبها و مصالحها أصبحت تستمدُّ الدعم و المشروعيَّة من قِوَى خارجيَّة تستقوي بها على شُعوبها ، مما يُفقدها سيادة القرار الوطني وبالتالي المشروعيَّة الوطنيَّة و يجعل منها وكيلاً تابعاً للتصرُّف بمُقدَّرات و مصائر الشُعوب لصالح القِوَى المهيمنة على القرار الدولي ، و المُلاحظ بأنَّ هذه الأنظمة الإستبداديَّة لا تستفيد من تجارب نُظُم

إستبداديَّة أخرى سابقة لها ، حيث تخلَّت عن شُعوبها و إستقوت عليها بأنظمة أجنبيَّة ، و التي سرعان ما تخلَّت عنها عندما ضعُفت و تحوَّلت من أداة ذات فائدة لمصلحة الأجنبي إلى أداة ذات كُلفة و خسارة لمصالح داعميها ، فلا مجال للصداقة و الولاء أمام لُغة المصالح للدول ، فسُرعان ما يتمُّ التفريط بهؤلاء الوكلاء لصالح تخفيف الخسائر و الأضرار على مصالح الدول المهيمنة ، و يبرُز إلى الذهن العديد من الطُغاة المُخلصين الذين تمَّ رفع الغطاء عنهم كماركوس و شاه إيران و زين العابدين بن علي و (الكنز الإستراتيجي) للصهاينة حُسني مُبارك على سبيل المثال لا الحصر .

بناءً على ما تقدَّم ، عملت هذه العناصر على إهدار كرامة و حُقوق الشُعوب و الأوطان ، و تفشِّي الظُلم والإستبداد في مُختلف مناحي الحياة في الدول العربيَّة بشكلٍ عام ، مع حفظ الخُصوصيَّة لكلِّ دولة بناءً على ظُروفها الموضوعيَّة . أدَّى هذا التراكُم من المهانة و الإستهتار بالشُعوب على مرِّ السنين إلى تأجيج الشارع العربي بشكلٍ عام للتحرُّك نحو الأخذ بزمام المُبادرة لتغيير واقع الحال لما هو أفضل ، حيثُ لم يأمل هذا الشارع لا من الأنظمة الرسميَّة الحاكمة و لا من القِوَى السياسيَّة التقليديَّة بأيِّ إجراءٍ إصلاحي جاد بناءً على إنغلاق الأفُق السياسي للإصلاح ، و قد شهدنا تجاوز هذه الثورات للنُظُم الإستبداديَّة و كذلك للقِوَى السياسيَّة الرسميَّة و الغير رسميَّة ، و هذا ما أدَّى لنجاح الثورات في تونس ومصر في إسقاط النظام و العمل على إزالة رُموزه و آثاره ، و الحال ذاته يبرُز في العديد من الدول العربيَّة ، حيث تقود الشُعوب بمُختلف أطيافها الحِراك السياسي بثورات شبابيَّة مُتجاوزة القِوَى السياسيَّة التقليديَّة .

التحدّيات الماثِلة أمامَ الثوْرات الشعَبيَّة العرَبيَّة

تلجأ الشُعوب للثورة عادةً بعد إستنفاذ مُختلف السُبُل السياسيَّة لتطوير واقعها لما هو أفضل و ذلك بعد إنغلاق الأفُق السياسي أمام أيِّ عمليَّة إصلاح ، إذ لا يتوقَّع أحدٌ أن يُعالج مصدر الفساد و الإستبداد الفساد عينه ، فيكون التغيير الشعبي العارم للنظام الحاكم و إستبداله بنظام إجتماعي عَقْدي جديد بشكلٍ يقطع الصلة بين النظام السابق و النظام الجديد . هذا الحِرَاك الشعبي العارم يمرُّ بمراحل تشوبها الكثير من التحدِّيات و التضحيات لبُلوغ الأهداف العامَّة للثورة ، و نعرض في هذا الجُزء من الورقة للتحدِّيات و الحِرَاك المُضاد للثورات في مراحل تطوُّرها إلى بُلوغ حالة الدولة .

❖❖ مَرَاحِل التحَوُّل مِنَ الثَوْرَة إلى الدَوْلَة .

يمرُّ التغيير الثوري الشعبي للنظام بأربعة مراحل رئيسيَّة ، لكلٍ منها تحدِّياتها الخاصَّة و التي تحتاج لإدارة حكيمة و واعية لنوع و حجم التحدِّيات الماثلة أمامها بناءً على الظُروف الموضوعيَّة للدولة ومُكوِّناتها المُجتمعيَّة و السياسيَّة ، فلكُلِّ مُجتمعٍ خُصوصيَّته المكانيَّة و الزمانيَّة التي ينفرد بها دون غيره ، فما ينفع في مُجتمعٍ ما قد لا يُناسب مُجتمعٍ آخر بناءً على الظُروف الموضوعيَّة الخاصَّة به والعكسُ صحيح ، إلا أنَّ أدوات المواجهة تتشابه و كذلك التحدِّيات في المراحل الأربعة ، و نعرض أدناه لهذه المراحل :

أ- مرحلة الثورة :

تمتاز هذه المرحلة بالتحرُّك الشعبي العام الذي يشمل مُختلف مُكوِّنات المُجتمع بالنُزول إلى الشارع ومسك الأماكن العامَّة لشلِّ النظام المُستبد ، و تشتمل على العديد من إجراءات العصيان المدني في مُختلف قطاعات المُجتمع لتحجيم قُدرة النظام على التعامُل مع الحِرَاك الشعبي العارم ، كما قد تستخدم الثورة وسائل الإعتصامات الجماهيريَّة السلميَّة أمام مُختلف مرافق الدولة ، إنتهاءً بمرافق القيادة للنظام لشلِّ قُدرة القيادة على التحرُّك و من ثمَّ إسقاطها عملياً . في هذه المرحلة يعمد النظام على اللعب على التناقُضات و الإختلافات الإجتماعيَّة و مُحاولة تأجيجها على شاكلة خلافات دينيَّة أو مذهبيَّة أو عرقيَّة أو سياسيَّة ، محاولةً منهُ لتفريق صُفوف الثوَّار و عزلهم عن بعضهم البعض ليتمكَّن من التعامُل مع كُلٍّ

فئةٍ على إنفراد ، و على سبيل المثال لا الحصر فقد حدث ذلك في مصر باللعب على الإختلافات الدينيَّة تارةً و أخرى على الإختلافات السياسيَّة ، و إستخدَّم فزَّاعة سيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور والإستئثار بالسُلطة لحرمان من يُخالفهُم من حُقوقهم المدنيَّة و السياسيَّة و إضطهادهم ، كما فعل ذلك في ليبيا نظام القذَّافي بتخويف المُجتمع من الإسلاميين ، و كذلك اللعب بالورقة القبليَّة بتأليب قبائل على أخرى دون جدوى ، و فعل الأمر ذاته نظام علي عبدالله صالح في اليمن أيضاً دون جدوى ، أمَّا في البحرين فقد تمَّ إستخدام الورقة الطائفيَّة لبثِّ الفُرقة في المُجتمع بين الطائفتين الإسلاميَّتين بهدف تشتيت المُجتمع وتخوين طرفٍ مُعيَّن و تخويف الآخر منه . هذا و يتمُّ تارةً إستخدام ورقة التخويف للدول الأخرى من عواقب الأمُور و إنعاكاساتها السلبيَّة عليها بُغيَّة إستدراج دعمها المُباشر أو غير المُباشر لمواجهة الثورة وتشتيتها . أيضاً تعمل بعض الأنظمة على وسم الثوَّار بالعمالة لقوى أجنبيَّة تمهيداً لنزع مصداقيَّتهم الوطنيَّة و تحجيمهم بعزل الشارع العام عنهم و من ثمَّ الإنقضاض عليهم . في هذه المرحلة أيضاً تعمل بعض النُظُم على تقديم بعض التنازُلات الصوريَّة أو التقدمات الماليَّة لبعض قطاعات المُجتمع لتشتيتها و تحييد الثوَّار بتحويل مسار الثورة من المطالب السياسيَّة إلى مطالب معيشيَّة بسيطة . أيضاً تستخدم الأنظمة في هذه المرحلة الأذرُع الأمنيَّة و العسكريَّة بصُنوفها المُختلفة بهدف ترهيب الثوَّار وتصويرهم بأنَّهم مُجرَّد شرذمة تخريبيَّة تعبث بأمن و مُقدَّرات الوطن ، تبريراً للقتل والإعتقال التعسُّفي والتعذيب و الترهيب و المُحاكمات العسكريَّة الظالمة و قطع الأرزاق ، و غيره من مُمارسات إهدار الكرامة و الإنسانيَّة .

تحتاج هذه المرحلة لقيادة عُقلائيَّة من قِبَل صُنَّاع الرأي من مُختلف مشارب المُجتمع لصدِّ هذه الفتن و الألاعيب ، و ضمان وحدة الخطاب و الشعارات بين مُختلف مُكوِّنات الشعب لمواجهة مُختلف أدوات التفريق و التشتيت و التخوين من قِبَل النظام ، صيانةً لصُمود الثورة و إبطال مفاعيل الفتن و مُختلف أدوات التفريق ، كما تحتاج للصبر و الجَلَد و المُثابرة و التكافُل الإجتماعي بين أبناء الشعب لإبطال مفاعيل هذه الفِتَن .

ب- مرحلة إسقاط النظام و أركانه :

ينتُج عن صُمود الثورة و إصرارها إسقاط رأس النظام أولاً ، و إسقاط أركانه ثانياً عن مُختلف مفاصل الدولة ، و بذلك تنتقل الثورة إلى مرحلتها الثانية حيث تحتاج لملء الفراغ الناتج عن إنهيار

مؤسَّسات النظام السياسيَّة و الأمنيَّة و الإجتماعيَّة ، و هذه مرحلة دقيقة يعمل فُلول النظام على تعزيز حالة الفوضى و التسيُّب الأمني بإشعال مُختلف أنواع الفِتَن و التجاوزات الأمنيَّة بهدف تشويه الثورة ومُخرجاتها ، و إثبات عجز الثوَّار عن توفير الأمن و الأمان و السِلْم الأهلي للمُجتمع . كما يعمل في هذه المرحلة العديد من فُلول النظام و الإنتهازيِّين إلى الرُكوب على موجة الثورة لإعادة إنتاج موقعيَّة و مقبوليَّة لهم في النظام الجديد بُغية تقليل خسائرهم و خسائر الجهات التي يوالونها . في هذه المرحلة يتحتَّم على الثوَّار العمل وُفْق نظام تكافُلي في مُختلف مناحي الحياة كما فعل ثوَّار مصر و تونس في توفير الأمن والخدمات لمُختلف أحياء المُدن ، من خلال نظام تكافُلي يتشكَّل من لجان شعبيَّة للأحياء تسهر على توفير الحاجات الضروريَّة لإستقرار السِلْم الأهلي ، كما يتحتَّم على الثوَّار إعادة تشغيل مرافق الدولة بشخصيَّات مُخلصة غير ملوثَّة بفساد النظام البائد لتصريف أعمال الدولة و المُجتمع .

ج- مرحلة إنتقاليَّة لتحديد و تعريف أطُر و أركان النظام الجديد :

يتبع مرحلة إسقاط النظام و أركانه مرحلة إنتقاليَّة تحتاج لعمل دؤوب لتعريف أطُر و أركان النظام الجديد ، و تكون الفاصل بين العهد البائد و العهد الجديد ، و ذلك بالشُروع بمواجهة إستحقاقات النظام البائد و ما عليه من حُقوق من جهة ، و صياغةُ عقدٍ مُجتمعيٍ جديد قائمٌ على العدل وضمان الحُقوق لمُختلف شرائح المُجتمع من جهةٍ أخرى ، يتمُّ من خلاله تحديد أركان النظام الجديد وتوزيع السُلُطات ضمن دستوراً مُتوافق عليه مُجتمعياً . يتشكَّل في هذه المرحلة مجلس للقيادة أو حُكومة إنتقاليَّة من شخصيَّات مؤتمنة ، تُشرف على تصريف أعمال الدولة و المُجتمع و تُنظِّم مراحل الإنتقال للدولة بسلاسة . هذه المرحلة لا تخلو من تدخُّلات خارجيَّة تأتي إمَّا على شاكلة عطايا ذات إرتباطات سياسيَّة ، أو ضُغوطات سياسيَّة و إقتصاديَّة و أمنيَّة على الثورة لتحديد أو حرف مساراتها لصالح الدول الراعية للنظام السابق ، كما يتمُّ في هذه المرحلة تلميع وجوه مُحدَّدة و تهيئتها لأخذ دوراً نافذاً و مُهماً في النظام الجديد لإعادة تأمين مصالح الدول الراعية للنظام السابق .

تحتاج هذه المرحلة الحسَّاسة من الثورة إلى اليقظة و التمحيص برجالات الدولة الجُدُد لكَون الثورة تقطع علاقتها بالنظام السابق و أركانه ، و تعمل لترسيخ نظاماً جديداً لا مكان فيه لمن تلوَّث بفساد العهد السابق . عليه يتحتَّم وضع الضوابط الكفيلة بإيلاء الشخصيَّات الوطنيَّة المراكز القياديَّة و فصل المراكز القياديَّة في المرحلة الإنتقاليَّة عن المراكز القياديَّة في مرحلة الدولة حتَّى لا تتعارض المصالح أو

يُساء إستخدام السُلطة الإنتقاليَّة لإعادة إنتاج نُخب طاغية جديدة .

د- مرحلة بناء الدولة وِفْق النظام العَقْدي الجديد :

هذه المرحلة تُمثِّل حالة الإنتقال من الثورة إلى الدولة و ذلك ببناء مؤسَّسات الدولة الجديدة وأركانها ، و تشمل هذه المرحلة إجراء الإنتخابات العامَّة للمناصب القياديَّة في الدولة و المجالس التشريعيَّة و القضاء ، ضمن نظام يفصل بين السُلُطات و يضمن إستقلاليَّتها لتكون السُلُطات رقيبة على بعضها البعض ، إذ لا يحُدُّ السُلطة إلا سُلطةٌ أخرى توازيها ، و في هذا الصدد أعرض لمواصفات القادة الجُدُد كما حدَّدها أمير المؤمنين الإمَام عَلِي بنْ أَبي طَالِبٌ عليه السلام لعامله في مصر مالك الأشْتَر النَخَعِي رضي الله عنه من حيثُ مواصفات من يجب الإستعانة بهم لإقامة العدل و كيفيَّة تحصينهم لإستدامته بقوله : ﴿ثُمَّ اخْتَرْ للحكم بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ ، وَلاَ يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلاَ يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ ، وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ ، وَلاَ يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ ، وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ ، وَآخَذَهُمْ بِالحُجَجِ ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ ، مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ ، وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ ، وَأُولئِكَ قَلِيلٌ . ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ ، وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لاَ يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ ، لِيَأْمَنَ بِذلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ. فَانْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً...﴾ (11)

نخلص من ذلك كلِّه إلى وضوح صفات القائمين على العدل الذين تُحصَّن بهم المُجتمعات البشريَّة ضدَّ الظُلم المُهلك للبلاد و العباد الذي يُزيلُ الأنظمة مهما بلغت من جبروت و سيطرة ، فحُكم القانون العادل وسلامة القائمين عليه من أهمّ أركان الحُكم الصالح العادل ، و بذلك تدوم الأمم و الدول كما قال الرَسُوْلُ الأكْرَمْ ﷺ ﴿ الحُكْمُ يَبْقَى مَعَ الكُفْر ، وَ لاَ يَبْقَى مَعَ الظُلْم ﴾ ، و هذا أكبرُ و أبلغُ تحدٍ في هذه المرحلة على الإطلاق لتحصين الدولة و النظام الجديد و صيانة الكرامة الوطنيَّة و كرامة الإنسان و عزَّته .

❖❖ الحِرَاك المُضَاد لإعَادَة صيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة مَعَ الأنْظِمَة الثَوْرِيَّة .

لا توفِّر الدول ذات المصالح المُتعلِّقة بالأنظمة المخلوعة جُهداً للتدخُّل و حُلفاؤها لإعادة صياغة العلاقة مع رُموز النظام الجديد ، و تتمثَّل هذه التدخُّلات على شاكلة إغراءات إقتصاديَّة و مُساعدات إنسانيَّة و لوجستيَّة تُصاحبها أثمانٌ سياسيَّة عالية ، و كذلك ضُغوطات سياسيَّة و إقتصاديَّة و أمنيَّة لتوجيه وتحديد مسارات الدولة الفتيَّة .

ففي مقالة للأستاذ محمَّد سيف الدولة بعنوان السياسات الأمريكيَّة لإحتواء الثورة المصريَّة عرض للأُطُر العامَّة لهذه التدخُّلات و التي تمَّ عرضها في لجنة تابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي كالآتي :

" في 13 أبريل 2011 ، أدلى جيه سكوت كارپنتر مُدير مشروع : "هزيمة التطرُّف من خلال قوَّة الأفكار" في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى و هو المؤسَّسة الفكريَّة للوبي الصهيوني في واشنطن بشهادة أمام لجنة تابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي حول التحوُّلات السياسيَّة في الشرق الأوسط ، كان أهمُّ ما جاء بها :

أنَّ هناك ثلاث مصالح أمريكيَّة رئيسيَّة في المنطقة هي :

1- ضمان وصول العالم إلى النفط لتوفير الوقود للصناعة العالميَّة .

2- الدفاع عن حقّ إسرائيل في الوجود وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها .

3- تطوير تعاون مُستمر مع حُكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب و الأيديولوجيَّة التي تُغذِّيه ، لا سيَّما بعد أحداث 11 سپتمبر .

وقد تطلَّب تحقيق هذه الأهداف الرئيسيَّة بناء علاقات مع عدد من الحُلفاء الرئيسيين في المنطقة ، و هُما بصفة أساسيَّة مصر و المملكة العربيَّة السعوديَّة ، القائدان التوأمان بشكلٍ تقليدي للعالم العربي ...

ولفترة بلغت نحو 60 عاماً ، فإنَّ المصالح المُشتركة المُتوافقة بين الولايات المُتَّحدة و المملكة العربيَّة السعوديَّة و إسرائيل ، و مصر بعد توقيع اتفاقيَّات كامپ ديڤيد، تمكَّنت من الإبقاء على الوضع الراهن ...

إنَّ الثورات التي حدثت والتي لا تزال تحدُث ، تخلقُ فُرصاً جديدة للولايات المُتَّحدة ، لكنَّها تحمل في طيَّاتها مخاطر أيضاً .

وعليه فإنَّ رُكوب موجة الثورات الحاليَّة ضروري ، وسيتطلَّب إبداعاً وموارد وقُدرة على إقناع حُلفاء قلقين بأنَّه يتعيَّن التحكُّم في التغيير، وليس إيقافُه أو التراجُع عنه ...

الحوافز المُقترحة :

ومن المُهم أيضاً أن تعمل الإدارة الأمريكيَّة الآن على خلق حوافز لتشجيع المصريِّين على اختيار نوع القيادة التي يُمكننا أن نبني معها علاقات جديدة ودائمة .

- مثل مُفاوضات لاتِّفاقيَّة تجارة حُرَّة .
- و توسيع برنامج " المناطق الصناعية المؤهَّلة ـ الكويز " .
- منح قرض مُبكِّر مضمون بالأصول المُصادرة للنظام القديم .
- التوسُّع بشكلٍ كبير في الدعم المالي للمُنظَّمات غير الحُكوميَّة التقليديَّة التي تدعم الديمُقراطيَّة ، مثل المعهد الديمُقراطي الوطني و المعهد الجُمهوري الدولي من خلال "مُبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" أو "الوكالة الأمريكيَّة للتنمية الدوليَّة".
- يجب على الولايات المُتَّحدة أيضاً أن تسعى للمُساعدة في دعم الديمُقراطيَّة من خلال أدوات إعلاميَّة جديدة (صُحُف وفضائيَّات جديدة) . " (12)

في هذه الشهادة أمام اللجنة التابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي حول التحوُّلات السياسيَّة في الشرق الأوسط ، أعاد جيه سكوت كارپنتر تأكيد نفس الثوابت العامَّة للسياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط ، و هي تأمين إنسياب موارد الطاقة و تعزيز أمن الكيان الصهيوني ، من خلال التعاون مع حُكومات المنطقة (مُعسكر الإعتدال) لمواجهة (مُعسكر الممانعة) لتأمين هذه الثوابت ، و التي تمَّ صيانتها بالتعاون مع مصر حُسني مُبارك و المملكة العربيَّة السعوديَّة ، و هُما رُكني الإعتدال الرئيسيين من حُلفاء أمريكا حسب توصيف جيه سكوت كارپنتر .

عليه طرح كارپنتر الأطُر العامَّة لبرنامج رُكوب موجة الثورات العربيَّة لإستثمار الفُرص و الثغرات للتحكُّم في المُتغيِّرات لصالح دعم الثوابت العامَّة للسياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط ، و قد عرض لبعض الأدوات الإقتصاديَّة من جانب ، و كذلك لأدوات دپلوماسيَّة المسار الثاني ، أي بالتداخُل مع المُجتمع المدني بمُختلف شرائحه ، و من خلال المعهد الديمُقراطي الوطني و المعهد الجُمهوري الدولي والوكالة الأمريكيَّة للتنمية الدوليَّة ، حيث تمَّ الإستفادة منها سابقاً و في ظل إدارة جورج بوش الإبن ،

كما شدَّد على أهميَّة التوجيه الإعلامي من خلال إنشاء صُحُف و قنوات فضائيَّة لتوجيه الرأي العام الشعبي نحو المُتبنيَّات الأمريكيَّة الداعمة للصهيونيَّة .

هذا بدوره يُشير لإستمرار السياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط على ما هي عليه لتأمين مصالحها و إستدامتها من خلال رُكوب الثورات و إختطافها ، و ليس التعامُل مع المُتغيِّرات في الدول العربيَّة بناءً على إحترام خيار الشُعوب العربيَّة ، و هذه السياسة أقرب ما تكون لمقولة آينشتاين الشهيرة الذي يُشير بها بأنَّه (من الغباء تكرار نفس العمل و توقُّع نتيجة مُختلفة) . إنَّ عاقبة إعادة إنتاج السياسات الأمريكيَّة نفسها سيكون لها نواتج عكسيَّة و بشكلٍ أكبر و أعمق مما هو الحال عليه بالنسبة للولايات المُتَّحدة و ما تبقَّى لها من حُلفاء في المنطقة .

من ضمن الحِرَاك المُضَاد لإعَادَة صِيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة أيضاً ، تعمد الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة لصناعة حِراك سياسي في الدول المُعادية لها ، و بالتعاون مع حُلفائها الدوليين و الإقليميين ، و ذلك بالإستفادة من مطالب شعبيَّة مشروعة للإصلاح السياسي ، و العمل على تأجيجها على شاكلة الثورات الشعبيَّة العربيَّة ، إلا أنَّ الفارق هنا هو أنَّ هذه الثورات يتمُّ إدارتها وِفْقَ المصالح الأمريكيَّة لإعادة إنتاج الشرق الأوسط الجديد وِفْقَ المنظور الأمريكي . يهدفُ هذا الإجراء للتخفيف من الخسائر و إعادة إنتاج خارطة جيوستراتيجيَّة جديدة للمنطقة تُحافظ على ثوابت الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة في المنطقة ، و هذا تحدِّي كبير أمام المُجتمع المدني للتمييز بين الحُقوق المشروعة و الحركات التحرُّريَّة من جهة ، والتحرُّكات الناشئة من الدول المُهينة على القرار الأممي حالياً تحت غطاء حُقوق الإنسان ، فعلى صُنَّاع الرأي التمييز بين الحِراك الحُقوقي المشروع و دعمه ، و الحِراك المُفتعل المصلحي و النفعي الغير مشروع ومواجهته ، و يتوجَّبُ عدم الخلط بين النوعين ، فالمطالب الشعبيَّة المشروعة يجب الإعتناء بها و دعمها ، مع التصدِّي للأجندات الدوليَّة الخاصَّة التي تعمل على رُكوب الموجات لإعادة إنتاج نُخَب فاسدة تابعة لها و لمشاريعها الظالمة .

الدَوْلَة المدَنِيَّة

بناءً على ما تمَّ عرضه و التحدِّيات الماثلة أمام المُجتمع المدني و حِراكه المشروع لإعادة صياغة شكل الدولة و نظام الحُكم ، و كذلك العلاقات البينيَّة في المُجتمع الواحد ، إضافةً للعلاقات الدوليَّة على المُستويين الشعبي و الرسمي ، نعرض في هذا الجزء من الورقة لشكل الدولة التي نؤمن بأنَّها الضامنة للعدل والحُقوق لمُختلف مُكوِّنات المُجتمع دون إستثناء مبني على أي تمييز فئوي ، بل الدولة الحافظة للخُصوصيَّات الفئويَّة و الصائنة للعُموميَّات المُشتركة ، و ذلك بهدف ضمان إستدامة الإستقرار و رُقي العلاقات الإنسانيَّة و الحضاريَّة لتحقيق إنسانيَّة الإنسان .

تُعْتَبر الدولة نوعٌ من أنواع نظْم الأمور و إدارتها للمُجتمع الإنساني بمُختلف مُكوِّناته العِرقيَّة والعقائديَّة و الفِكريَّة ، و قد إختلف العديد من المُفكِّرين في أسُس إدارة الدولة و حاكميَّتها ، فالبعض يرى بأنَّ الحاكم مُفوَّض من اللَّه سُبحانه و تعالى و مُمثلاً لمُطلق الحقيقة و من يُخالفه في أيِّ أمرٍ فقد خالف اللَّه ، و آخرين يرون بأنَّ الحُكم لا علاقة له بالمُعتقدات الدينيَّة ، إنَّما الإنسان مُفوَّض بالمُطلق في عمليَّة التشريع للدولة بناءً على رأي الأغلبيَّة و يشمل ذلك التشريع و التقنين بقضايا المُعتقد الخاص للفرد و الجماعات . ففي كِلا الحالتين يقعُ الظُلم على الإنسان و المُجتمع حيثُ يتمُّ تدخُّل الدولة في الحُريَّات الخاصَّة ، كحُريَّة الفكْر والبحث و المُعتقد و العبادة ، ممَّا يتنافى مع حفظ السِلْم الأهلي للمُجتمع .

بعد هجرة النبي الأكرم ﷺ من مكَّة المكرَّمة إلى المدينة المنوَّرة ، تشكَّلت النواة الأولى للدولة في المدينة المنوَّرة ، حيث بسط المُسلمين سُلطتهم على المدينة بقيادة النبي الأكرم ﷺ ، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ جميع أهل المدينة كانوا من المُسلمين ، بل كان يسكنها غير المُسلمين أيضاً ، و بالمفهوم المُعاصر فمُجتمع المدينة آنذاك كان مُتعدِّد المُعتقد و المشرب كما هي الدولة ، و لم يتمُّ إكراه أهل المدينة على الدُخول بالإسلام ، بل تمَّ حفظ حقِّهم في حُريَّة الفكر و المُعتقد و خُصوصيَّاتهم مع تحديد الأمور العامَّة الواجبة على الجميع كالدفاع و الصُلح و المُعاهدات ، و تجلَّى ذلك في صَحِيْفَة المَدِيْنَة المُنَوَّرَة و التي تُعتبر بمثابة دستور يحكُم العلاقات بين أبناء المُجتمع المدني بمُختلف مشاربهم . هذا

ونعرض أدناه لبعض ما ورد بهذه الصحيفة :

" بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين و المُسلمين من قُريش و يثرب ، و من تبعهم ؛ فلحق بهم ، و جاهد معهم ، إنَّهم أمَّـةٌ واحدةٌ من دون الناس ، المُهاجرون من قُريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم ، و هُم يفدون عانيهم بالمعروف و القسط بين المؤمنين ، و بنو عوف على ربعتهم ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف و القسط بين المؤمنين ... " (13) (الربعة : الحال التي جاء الإسلام وهم عليها . و العاني : الأسير . و المعاقل : الديات) .

حدَّدت هذه الفقرة من الصحيفة بأنَّ المُجتمع المدني بما يشمل من مشارب فكريَّة و عقائديَّة مُختلفة من مُسلمين و غيرهم ، هُم بمثابة أمَّةٌ واحدة ، أي مُجتمعٌ واحد مُتساوٍ في الحُقوق و الواجبات العامَّة ، وقد ضمنت هذه الفقرة الأحوال الشخصيَّة الخاصَّة لغير المُسلمين بضمان الحال التي هُم عليها قبل مجيء الإسلام دون أي تدخُّلٍ من المُسلمين للشؤون الخاصَّة بهذه الجماعات ، أي ضمان حُريَّة الفكر و المُعتقد و العبادة لجميع شرائح المُجتمع المدني دون أدنى تدخُّلٍ من الدولة .

" ... و إنَّ يهود بني عوف أمَّةٌ مع المؤمنين ، لليهود دينهم ، وللمُسلمين دينهم ، مواليهم وأنفُسهم إلا من ظلم وأثم ؛ فإنَّه لا يوتغ (يوتغ: يهلك) إلا نفسه ، وأهل بيته ..." (13)

و في هذه الفقرة من الصحيفة أيضاً يتَّضح ضمان خُصوصيَّة العبادة و الدين و عدم التدخُّل بهذه الخُصوصيَّات إلا من تعدَّى على النظام العام المُتوافق عليه في هذه الصحيفة التي حكمت المُجتمع المدني كدستور عام لنظم شؤون المُجتمع و الدولة .

" ... و إنَّ على اليهود نفقتهم ، وعلى المُسلمين نفقتهم ، إنَّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، و إنَّ بينهُم النُصح والنصيحة و البِرُّ دون الإثم ، وإنَّه لم يأثم امرؤ بحليفه ، و إنَّ النصر للمظلوم، و إنَّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا مُحاربين ، و إنَّ يثرب حرامٌ جوفها لأهل هذه الصحيفة ، و إنَّ الجار كالنفس ، غير مضارٍ ولا آثم ، وإنَّه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها ... و إنَّ بينهم النصر على من دهم يثرب ، وإذا دعوا (في رواية أبي عبيد في الأموال: وإذا دعوا اليهود إلى صُلح حليفٍ لهم ، فإنَّهم

يُصالحونه وإن دعونا إلى مثل ذلك ، فإنَّ لهُم ما على المؤمنين إلا من حارب الدين) إلى صُلحٍ يُصالحونه ويلبسونه ، فإنَّهم يصالحونه و يلبسونه ، وإنَّهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنَّه لهُم على المؤمنين ، إلا من حارب في الدين ... و إنَّه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، إلا من ظلم وأثم . " (13)

تتَّضح الحُقوق و الواجبات في هذه الفقرة من الصحيفة لجميع شرائح المُجتمع المدني دون إستثناء ضمن دولة الرَسُوْلُ الأَكْرَمْ ﷺ ، الدولة الإسلاميَّة الأولى الغير خاضعة للإجتهاد البشري في التشريع ، بل للوحي الربَّاني ، فقد أوجبت هذه الوثيقة الدفاع عن الدولة و مُكوِّناتها من قِبَل جميع مُكوِّناتها ، وأوجبت النُصح و النصيحة أي الحوار العُقلائي بشؤونهم كمُجتمع بغضِّ النظر عن مُعتقداتهم و التعامُل فيما بين أفراد المُجتمع وشرائحه بالحُسنى دون الإعتداء على أيٍ من مكوِّناته بأيِّ شكلٍ من الأشكال، فقد تمَّ إحتساب الجار بالمُطلق كالنفس حيثُ تمَّ صيانة حُقوقه الخاصَّة و العامَّة بالكامل دون تمييز ، فالإنسان في الدولة الإسلاميَّة الأولى كما ورد في هذه الصحيفة آمنٌ على ماله و عرضه و دينه ما دام مُلتزماً ببنود هذا الدستور المدني المُتوافق عليه آنذاك .

هذه الوثيقة أرست قواعد المُجتمع المدني في الدولة الإسلاميَّة و حفظت الحُقوق الخاصَّة و العامَّة وحدَّدت الواجبات على جميع مُكوِّنات المُجتمع ، حيث لم يتمُّ إكراه أحدٌ من أبناء المُجتمع على تغيير مُعتقده و أفكاره و شعائره العباديَّة و أحواله الشخصيَّة ، ممَّا ساهم في تعزيز العدل الإجتماعي و السِلْم الأهلي في مُجتمع الدولة الإسلاميَّة الأولى ، و هذا بدوره يُشير إلى أنَّ الدولة الإسلاميَّة كما أرسى قواعدها الرسول الأكرم ﷺ ، هي بطبيعتها دولة مدنيَّة ترتكز على دستور مُنبثق من عقدٍ إجتماعي وسياسي ، حيث تضمن توفير فُرص التمتُّع بالحُريَّات والحُقوق لكُلّ المواطنين مُقابل المسؤوليَّات لضمان استمرارية مسار آليَّات الدولة الإداريَّة و القانونيَّة و السياسيَّة و التي تنحصر مهامها بضمان العدالة في إتاحة إمكانيَّة الحُصول على الحُقُوق و الحُريَّات العامَّة و الخاصَّة لجميع المواطنين مُقابل إنجاز وظائفهم المُكلَّفين بها اتجاه بعضهم البعض واتجاه نظام الدولة العام المُتوافق عليه . هذا النموذج من العلاقة بين أبناء المُجتمع المُتعدِّد الأعراق و الأديان شكَّل صياغةً عادلةً في العلاقات و أسَّس لدورٍ فاعلٍ و نشطٍ للمُجتمع المدني في صياغة حاضره و مُستقبله ، و هو النموذج الأوَّل للدولة المدنيَّة الشاملة و الذي يصلُح للإستفادة منه في عمليَّة إعادة صياغة شكل الدولة و نظام الحُكم ، و كذلك العلاقات البينيَّة في المُجتمع الواحد ، إضافةً للعلاقات الدوليَّة على المُستويين الشعبي و الرسمي .

الدبلوماسيَّة الشعبيَّة

تمرُّ علينا في هذه الحُقبة الزمنيَّة من تاريخ أمَّتنا الكريمة فُرصة كبيرة للتحوُّل من حال المُتلقِّي إلى حال المُبادرة الإستراتيجيَّة لصناعة واقعنا و مُستقبلنا ، و استعادة كامل السيادة على قراراتنا المصيريَّة دون أيِّ تدخُّلٍ من جهات خارجيَّة ، و كذلك الإنتقال من الهامش الدُوَلي إلى المُشاركة بصناعة القرار الدولي ، فنشهد اليوم تحوُّلات دوليَّة كبيرة على المُستوى السياسي والإقتصادي و المالي قد تعمل لصالحنا في حال إغتنمنا الفُرصة و تكاملنا بطاقاتنا و قوانا المُتنوِّعة التي حبانا اللَّه بها ، و ذلك بتفعيل الدبلوماسيَّة الشعبيَّة لتكامُل مساراتنا الإستراتيجيَّة ، و الإستعداد من قِبَل النُظُم الرسميَّة لمُحاكاة حركة الشُعوب المُستعدَّة للتضحية و الوفاء . هذا الحراك الإجتماعي المحموم يُحتِّم علينا إستثماره للتكامُل في أعمال و مُخرجات المُجتمع المدني ، لإستعادة عزَّة هذه الشُعوب و موقعيَّتها الدُوَليَّة المُستحقَّة.

❖❖ تَدَاخُل هَيْئَات المُجْتَمَع المَدَني .

بما أنَّ شُعوب المنطقة تتمتَّع بالعديد من المُشتركات الإجتماعيَّة و الثقافيَّة و العقائديَّة و الفنيَّة ، بإمكانها الإنطلاق من خلالها لتعزيز العلاقات البينيَّة لهيئات المُجتمع المدني بصفتهم صُنَّاع الرأي في كُلِّ دَوْلةٍ من دُوَل المنطقة ، و ذلك للتقريب بين الآراء لدى مُختلف الشُعوب خُصوصاً بالنسبة للقضايا الرئيسيَّة و الملفات الأساسيَّة ، فعليهم تكثيف التواصُل و المُنتديات الفكريَّة ، و كذلك الخُروج من الحالة البروتوكوليَّة إلى الحالة العملانيَّة ، بالمُبادرة بتأسيس مشاريع مُشتركة تعمل على تفعيل توصيات المُنتديات الفكريَّة ميدانياً ، و التقريب بين وجهات النظر بين صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار في الدُوَل المعنيَّة . في هذا السياق نوصي بالإستفادة من الدبلوماسيَّة الشعبيَّة كأداة للتواصُل و التقريب بين الأفكار و الآراء و ردم هوَّة الشك بين شُعوب المنطقة بالدرجة الأولى و كذلك الأنظمة الرسميَّة ، أيضاً العمل على توحيد مضامين المُصطلحات السياسيَّة و بالتالي الفهم المُشترك ، و تعريفها لإيجاد رؤية موحَّدة داعمة للأهداف العامَّة و المسارات الخاصَّة بتفعيلها و إخراجها لأرض الواقع ، فالشواهد كثيرة على المواقف الشعبيَّة الداعمة للقرار الموحَّد في الشؤون المُشتركة .

تُعْتَبَر الدبلوماسيَّة الشعبيَّة من الآليَّات الفعَّالة للتواصُل المُستدام بهدف التوافُق على المُشتركات وتحصينها ، و كذلك العِلاقات بين مُختلف الشرائح الإجتماعيَّة و الفكريَّة لتحصين العمل المؤسَّسي من خلال النسيج الإجتماعي العام و المُتمثِّل بهيئات المُجتمع المدني بمُختلف تخصُّصاتها ، حيثُ إنَّ الدبلوماسيَّة الشعبيَّة معنيَّة بالأساس بمُحادثات طويلة المدى لإبراز أفكار مُستحدثة و تغيير السياسات بشكلٍ تدريجي و تكامُلي .

❖❖ نَظْم عِلاقَة صُنَّاع الرَأي بصُنَّاع القَرَار .

تعزيزاً لتعميم مُلكيَّة القرار التوافُقي حول المصير و القضايا المُشتركة و مشروعيَّته ، نحتاج لنَظْم و إستِدامة التواصُل بين صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار ، و ذلك بالعمل على إيجاد الفَهم المُشترك من خِلال النماذج الفِكْريَّة (Mental Models) المعنيَّة بالمفهوم المبدئي الذي يختزنه صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار في أذهانهم لفهم و شرح طرائق العمل أو بصفة أعم كيفية حركة العالم بشكلٍ شُمولي ، حيثُ أنَّ للنماذج الفِكْريَّة ثلاثةُ مَهَامٍ رئيسيَّة في مُداولات الشؤون الإستراتيجيَّة :

أ- التعرُّف على القضايا الإستراتيجيَّة .

ب- التوافُق على القضايا التكتيكيَّة و الأدوار التكامُليَّة.

ج- المسح البيئي الشامل للقضايا المحوريَّة للأمَّة .

تُحدِّد النماذج الفِكريَّة أطُر المُحادثة و الحِوار ، حيثُ يستخدم صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار نماذجهم الفِكْريَّة لإصدار آرائهم و تشخيص خُطى العمل المُناسبة إزاء أيِّ قضيَّة إستراتيجيَّة مطروحة لإتِّخاذ قرار توافُقي بشأنها ، كما يتمُّ التوافُق على الفَرَضيَّات الرئيسيَّة لإصدار القرارات الإستراتيجيَّة المعنيَّة بالمُبادرة من خلال المعرفة و النماذج الفكريَّة لصُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار ، و يتمُّ الإستِفادة منها للأغراض المُدرجة أدناه :

أ- التغيير الإستراتيجي نحو المُبادرة .

ب- الإنتهاء إلى خطط العمل الدافعة للتغيير الإستراتيجي من خلال النماذج الفِكْريَّة لصُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار .

ج- يَنهل صُنَّاع القرار آرائهم حول القضايا و المُعضلات الإستراتيجيَّة من النماذج الفِكْريَّة لصُنَّاع الرأي المُتخصِّصين ، و يُحدِّدون الخِيارات و مسارات العمل و المُخرجات المُحتملة و التي هي

عبارة عن شبكات من الوقائع و المفاهيم التي تُحاكي الواقعِ المُعاش .

د- تعتمد جودة خطط العمل بناءً على شُموليَّة النماذج الفِكْريَّة و مُحاكاتها للواقع ، و كذلك مدى المُشاركة الفعَّالة بالمعرفة من قِبَل صُنَّاع الرأي كَكُل .

لضمان فعَّاليَّة عالية للنماذج الفِكْريَّة ، يجب إستخدامها في حوار صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار لتنشيط و بلورة المعرفة لديهم ، كما تُستخدم كأداة فعَّالة لتطوير التواصُل بينهم ، و تُساعدهم على إختِبار معارفهم في سبيل تطوير نماذِجهم الفِكْريَّة و بالتالي قراراتهم .

تُبَلور هذه النماذج الفِكْريَّة مُختلف البدائل و الخيارات الإستراتيجيَّة و تُعزِّز عمليَّة التواصُل الذهني العُقلائي بين صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار ، كما تُعتبر من أهم أدوات بناء الثقة لمُختلف شرائح المُشاركين . أيضاً تُضفي النماذج الفِكْريَّة القابليَّة لتقريب الأفكار و الآراء للواقع المُعاش و لمعرفة عواقب الفرضيَّات و القرارات الإستراتيجيَّة ، كما تتحدَّى بعض المُعتقدات التقليديَّة السائدة بُغية تشكيل ملامح إستراتيجيَّات المُبادرة التي تُرسَم بشكلٍ توافُقي بين صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار .

مُبَادَرَة مَجْلِسْ العِلاقَات الإِسْلامِيَّة المَسِيْحِيَّة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَ هَيِّىءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيْمْ

سُوْرَة الكهف - آيَة 10

نعرض في هذا الجزء من الورقة لنموذج من المُبادرات للمُجتمع المدني في الكويت ، و هي خاصَّة في تطوير العلاقات البينيَّة لأبناء المُجتمع الواحد ، و كذلك العلاقات بين أصحاب الديانتين الإبراهيميَّتين الإسلاميَّة و المسيحيَّة ، حيثُ تقدَّمت حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلاَمِيَّة في الكويت بمُبَادَرَة تأسيس مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة رغم الضآلة العدديَّة للمكوِّن المسيحي بالنسبة للمكوِّن الإسلامي في المُجتمع الكويتي ، و نعرض أدناه لمضامين هذه المُبادرة و أهدافها كنموذج للدبلوماسيَّة الشعبيَّة لإعادة صياغة العلاقات تكاملياً و ترجمتها لواقعٍ عملي على الأرض و في النُفوس :

❖❖ مَضَامِيْن تَأسِيْس مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة .

شرع العديد من المؤسَّسات الدوليَّة الرسميَّة ، و كذلك هيئات المُجتمع المدني بعقد العديد من المؤتمرات و المُنتديات و الفعَّاليَّات المُختلفة تحت مُسمَّى حوار الحضارات ، كما أفرد العديد من الجهات مراكز لحوار الأديان ، و ما زال العمل قائماً في هذا المجال ، ممَّا يُثير التساؤل حول ماهيَّة مُخرجات هذا الحوار ؟ و هل شعر الإنسان في مُختلف بقاع العالم بثمرة هذا الحوار ؟ أم ما زال يراوح بين النُخب في المُنتديات العامَّة و الخاصَّة للمُتخصِّصين من الروحانيِّين و المثقَّفين و الساسة ؟ و في هذا المجال فقد عقد مَكْتَبْ الشُؤون العَقَائِدِيَّة لحَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلاَمِيَّة في الكُوَيْت مؤتمراً بعنوان ﴿مُلْتَقَىْ تَكَامُلْ الحَضَارَاتْ﴾ برعاية مَعَالِيْ الأُسْتَاذْ الفَاضِلْ صَلاَحْ عَبْدالرِضَا خُوْرشِيْد - وَزِيْر التِجَارَة وَ الصِنَاعَة الأَسْبَقْ لِدَوْلَة الكُوَيْت - عُضُو مَجْلِسْ الأُمَّة الأَسْبَقْ ، شارك فيه الروحانيِّين و المُثقَّفين من الديانتين

الإسلاميَّة والمسيحيَّة من مُختلف المذاهب من داخل و خارج الكويت ، و ذلك في 24 ديسمبر 2007م بمُناسَبَة ذِكْرَى مَوْلِد نَبِي السَلاَمْ رُوح اللَّه عِيسَىْ بن مَرْيَمْ عليه السلام، (ليلة عيد الميلاد "الكريسماس") وبناءً على توصيات المؤتمر تمَّ تأسيس مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة بعد عدَّة جلسات مُشاورة بين العُقلاء من الديانتين بهدف تفعيل الحوار و ترجمته لمُبادرات عمل في القضايا المُشتركة يتلمَّسها أفراد المُجتمع الإنساني في حياته اليوميَّة .

هذا و قد نصَّت أدبيَّات المجلس على الآتي :

إنطلاقاً من مبدأ تكامُل الحضارات ، و ترشيداً للرأي و تعزيزاً للثقة بين صُنَّاع القرار و صُنَّاع الرأي في العالم الإسلامي و المسيحي لتوحيد الجُهود و تعزيز المواقف إزاء القضايا المُشتركة بُغية إزالة الشُكوك وإستثمار و تعظيم الأهداف بشكلٍ تبادُلي كلٌ في موقِعه ، مع الإلتِزام بصدِّ الفِتن الدينيَّة والمذهبيَّة للعالمين الإسلامي و المسيحي بشكلٍ مُشترك لسد الثغرات على المُغرضين ، تم التوافُق على تأسيس مَجْلِس العِلاقَات الإسْلاميَّة المَسِيحِيَّة من الفُضلاء الراغبين من الديانتين السماويتين في دولة الكويت ضِمن الضوابِط المُدرجة أدناه :

أ- الأسُس والقِيَم:

1- العمل بالمُشتركات و الإنطِلاق منها نحو التكامُل و تعزيز الثقة و المواقِف .

2- تهذيب الإختِلافات و إستثمارها ، و ذلِك من خِلال تقدير آراء الغير و قُدراتهم ضِمن المصير المُشترك و تعزيز الأدوار التبادُليَّة .

3- إعتِماد مبدأ الحِوار المُباشر الهادىء و الهادف لتعزيز العمل المُشترك بين الديانتين والإنفِتاح على بعضهم البعض و مُشاركتهم عُقولهم .

4- مع حفظ المُسلَّمات لدى مُختلف الأطراف ، يتبنَّي المجلس النظريَّة النِسبيَّة للحقيقة في جميع الأُمُور الواقِعة نهجاً و عملاً في التحليل و الدراسة والإستنتاج و الإستشارة و العلاقة .

5- إحترام آراء الغير و الإلتزام بآداب الحوار ، مع عدم التعدِّي على الأفراد و التجمُّعات الأخرى.

6- التصدِّي للحملات الإعلاميَّة المُشوِّهة و الإشاعات .

ب- المهمة (الرسالة) :

ترشيد العلاقات على مُختلف الأصعِدة بين أصحاب الديانتين ضمن أطُر إستراتيجيَّة عامَّة ، تُحدِّد الموقِعيَّة المُشتركة المنشُودة لأتباع الديانتين ، و تكامُل الطاقات للتصدِّي للفِتن من خلال برامج مُشتركة تُعزِّز ثقافة التسامُح و تُرسِّخها في المُجتمع .

ج- الأهداف العامَّة :

أ- تكامُل المسارات إنطلاقاً من محوريَّة العُبوديَّة للَّه الواحد الأحد و وحدة المبدأ والمُنتهى .

ب- حشد الطاقات الفِكريَّة العُقلائيَّة لمواجهة التحدِّيات على مُختلف الأصعِدة الثقافيَّة والإجتِماعيَّة والتصدِّي لحملات التشويه أو التوهين لأصحاب الديانتين و مُقدَّساتهم ومُناسباتهم.

ج- إستِدامة تعزيز الثقة من خلال مُختلف الفعَّاليَّات و المُنتديات المُشتركة للمُتخصِّصين في العالمين الإسلامي والمسيحي .

د- ترشيد العلاقات من خلال رصد و دراسة التطوُّرات الثقافيَّة و الإجتِماعيَّة و تقديم الإستِشارات لصُنَّاع القرار في العالمين الإسلامي والمسيحي .

هـ- تعزيز التواصُل مع مرجعيَّات الديانتين الإسلاميَّة و المسيحيَّة بمُختلف مذاهبهم ، و إتِّخاذ المواقف المُناسبة إزاء الأحداث المؤثِّرة على أصحاب الديانتين الإسلاميَّة و المسيحيَّة .

و- إستِقراء المُنعطفات و مُراجعة البرامج بشكلٍ دوري .

❖❖ تَرْجَمَة حِوَارْ الحَضَارَاتْ وَ الثَقَافَات لِعَمَلٍ مُشْتَرَكْ .

الحوار الناجح و المُثمر بين المؤمنين من مُختلف الأديان ينطلق من المُشتركات القِيَميَّة الفاضلة التي يدينون بها ، خُصوصاً أتباع الأديان الإبراهيميَّة التوحيديَّة ، فالحوار ليس ترفاً فكرياً أو حالة مُجاملاتيَّة أو بروتوكوليَّة ، إنَّما ضرورة إنسانيَّة لتكامُل الإنسان مع أقرانه ، فالتواصُل المُستدام بين المؤمنين الموحِّدين كفيلٌ بدحض الفتن و الخُرافات و الأوهام ، و مورد فهم الآخر و الإطمئنان له و بالتالي المُشاركة في فعل الخيرات ، و لبُلوغ حالة المُشاركة التفاعُليَّة الراقية بين المؤمنين ، يتحتَّم علينا فهم بعضنا بعضاً كما نحن ، و يكون ذلك من خلال التواصُل الثقافي و الإعلامي المُستدام لتوطيد أواصر المحبَّة و التعاضُد و التواصي بالحقِّ و الخير بيننا ، فكُلُّنا خلائق الرحمن تبارك و تعالى و نتوحَّد جميعاً بالمبدأ والمُنتهى .

صنَّف أميِّر المؤمنين الإمَام عَلِي بنْ أَبِي طَالِبْ عليه السلام الناس بشكلٍ عام إلى صنفين ، ولم يُميِّز بينهم في الحُقوق و الواجبات ، بل أوصى عامله في مِصْر مَالك الأشْتَر النَخَعِي رضي الله عنه خيراً بجميع مُكوِّنات المُجتمع دون تمييز و شُمولهم بالرحمة و المحبَّة و اللُطف و العفو و الصَفْح (أي ما نصطلح عليه في عصرنا هذا بثَقَافَة التَسَامُحْ) . فقد ورد في عَهْده لعَامله في مِصْر الآتي :

" وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ ، وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ ، وَاللُّطْفَ بِهِمْ ، وَلاَ تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ : إِمّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ ، أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ ، يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ ، وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ ، وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَإِ ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلِ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ " (14)

و لترجمة مُبَادَرَة مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة لحالة عملانيَّة ميدانيَّة ، تقدَّم أعضاء مَجْلِسْ العِلاَقَات الإسْلاَمِيَّة المَسِيْحِيَّة بمشاريع عمل مُشتركة أثناء زيارة عمل خاصَّة للڤاتيكان تمَّ خلالها التباحث مع مُختلف المجالس البابويَّة ، و كذلك لهيئات المُجتمع المدني الرديفة له في مُختلف البُلدان ، وقد تضمَّنت مشاريع العمل المُقترحة الآتي :

1- تطوير المناهج التربويَّة الدينيَّة و نشر ثقافة التسامُح في مُختلف أماكن الدراسة الخاصَّة والعامَّة ، في المدارس و هيئات المُجتمع المدني لتطوير العلاقات بين أتباع الديانتين الإسلاميَّة والمسيحيَّة ، من خلال تعريف الطلبة على مُختلف الديانات السماويَّة من مصادرها مع التركيز على القِيَم السماويَّة المُشتركة لتعميم الثقافة العقائديَّة و توسعة الأذهان لدى الجميع في الشرق و الغرب .

2- الربط بين المؤسَّسات العلميَّة و الثقافيَّة الإسلاميَّة و المسيحيَّة و التعاون في المجالات الآتية :

أ- تبادل البُحوث و الدراسات و الإصدارات العلميَّة .

ب- تبادُل أساتذة لطرح مُحاضرات علميَّة للطلبة في المعاهد الإسلاميَّة و المسيحيَّة .

ج- المُشاركة في مقالات علِميَّة في الإصدارات العلِميَّة الإسلاميَّة و المسيحيَّة .

3- التعاون بين الوسائل الإعلاميَّة الإسلاميَّة و المسيحيَّة في مجال إنتاج برامج مُشتركة حول القيم المُشتركة للديانتين الإبراهيميَّتين الإسلاميَّة و المسيحيَّة يتمُّ إنتاجها وِفْق نظريَّة التعليم الترفيهي لتعزيز التواصُل بين المؤمنين من الديانتين و خدمةً للقِيَم السماويَّة المُشتركة ، على أن يتمُّ بث

تلك البرامج على الوسائل الإعلاميَّة المسيحيَّة و الإسلاميَّة و بلُغات مُتعدِّدة .

4- الإستفادة من الفن و الثقافة و السينما لإظهار مكارم الأخلاق الإيمانيَّة للرُموز الدينيَّة من خلال التواصُل و التعاون بين المُخرجين والفنَّانين .

هذا الجُهد المُتواضع يُعتبر نموذجاً لمُبادرات المُجتمع المدني للأخذ بزمام المُبادرة لتغيير الواقع لما هو أفضل ، و تطوير العلاقات من خلال إعادة صياغتها بشكلٍ عملي ميداني ، لتحقيق إنسانيَّة الإنسان والرُقي بعلاقته الحضاريَّة و ترشيدها و عقلنتها .

التوصيات .

بناءً على ما تقدَّم في هذه الورقة المُختصرة بشأن رِيَادَة المجْتَمَعْ المدَنِيْ لِمُبَادَرَات تَرْشِيْد العلاَقَاتْ وَإِعَادَة صِيَاغَتهَا تَكَامُلِياً ، نوصي بالآتي :

أولاً - تحاشي القرارات الإنفعاليَّة للتصدِّي للمطالب و التطلُّعات الشعبيَّة و ترجيح الحاضن المُجتمعي الشعبي للأنظمة على ما سواها .

ثانياً - التعامُل مع الحِرَاك السياسي للشُعُوب وُفْق آليَّاتٍ سياسيَّة عُقلائيَّة و مُحاكاة المطالب الشعبيَّة من قِبَل النُظُم لإغلاق الهوَّة بينهُما ، و بالتالي تعزيز موقعيَّة و مشروعيَّة النُظُم ، فعِزَّة و كرامة النُظُم من عزَّة و كرامة الشُعوب .

ثالثاً - إعادة صياغة المنظومة الجيوستراتيجيَّة للمنطقة وِفْق مصالح شُعوب المنطقة بأعراقها المُختلفة ، و التخلِّي عن منظومة الإذعان المفروضة وِفْق منطق و مصالح الدول المُهيمنة على القرار الدولي .

رابعاً - تكثيف أنشطة الدبلوماسيَّة الشعبيَّة بين هيئات المُجتمع المدني بمُختلف تخصُّصاتها ، لتعزيز و تكامُل الطاقات و الجُهود لمواجهة مُختلف أنواع الفِتَن المُختلقة ، الدينيَّة والمذهبيَّة و العِرْقيَّة ، و توجيه الحِراك الشعبي نحو المُشتركات بمُختلف توصيفاتها .

خامساً - الإلتزام بمفهوم الدولة المدنيَّة بأسُسها الراشدة لجميع مُكوِّناتها العِرقيَّة و الدينيَّة لحفظ الحُقوق الخاصَّة ، العقائديَّة و العباديَّة و الفكريَّة ، و الإلتزام بكُلِّ ما من شأنه إستدامة السِلْم الأهلي للمُجتمع المُكوِّن للدولة المدنيَّة .

سادساً - حِفظ حُقوق الأقليَّات بمنع إصدار أيِّ قوانين تنتقص من الحُقوق المدنيَّة لأيٍ من المواطنين خُصوصاً بالنسبة للحُريَّات الخاصَّة بالمُعتقد و العبادة و الفكر .

سـابعـاً - سَن التشريعات المانعة من إستغلال الدين و الحُريَّة و القانون ، لإخراج هذه الأركان من حلبة التفاوض السياسي الضيِّق و المُحَجِّم لها بحيثُ لا يُمكن لأحدٍ المُساومة على هذه المبادىء أو فرض إجتهاده على الآخرين بالإكراه أو التَكَسُّب السياسي من خلالها .

المصَادِر:

1- المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر – موسوعة السياسة – الطبعة الثالثة 1990م ، الجزء الأوَّل ، ص 166 .

2- السيِّد الشهيد آية اللَّه محمَّد صادق الصدر – صحيفة أنصار الإمام المهدي (عج) – كتاب الإجتهاد والتقليد – فصل في العدالة ، ما وراء الفقه ، ج 1 ، ص: 40 .
www.ansar-journal.com/bahind22.htm

3- تعريف العزَّة – العَلاَّمَة محمَّد حُسَين الطبطبائي قُدِّس سرُّه الشريف – الميزان في تفسير القرآن.
www.holyquran.net

4- الدكتور فؤاد الصلاحي – أستاذ عِلْم الإجتماع السياسي – دَوْر مُؤسَّسات المجتمع المدني في التربية المدنيَّة – ورقة عمل مُقدَّمة إلى ورشة العمل الخاصَّة بـ التعليم من أجل مُواطنة ديمُقراطيَّة- 7 تمُّوز 2005م .

5- تَعْرِيْف الدِيْلُومَاسِيَّة .
http://ar.wikipedia.org/wiki/

6- داليا داسا كاي – التحدُّث مع العَدُو – دِيلُوماسِيَّة المَسَار الثَّاني في الشرق الأوسط و جنوُب آسيا – مؤسَّسة راند (RAND) للدِراسات و الأبحاث – قطاع بحوث الأمن الوطني – سانتا مُونيكا – كاليفُورنيا- الولايات المتحدة الأمريكيَّة .

7- يعقوب يوسف جبر الرفاعي – أبعاد الدولة المدنيَّة الحديثة .
www.annabaa.org/nbanews/2009/11/296.htm

8- الدكتور صَلاح الصَاوي – كتاب المحاورة : مُسَاجَلة فِكْرِيَّة مع العلمانيين .
www.ansar-journal.com/bahind22.htm

9- الدكتور عَبْد الوَهَّاب المسيري – مقال العلمانيَّة .

10- مايكل ميلشتاين – شرق أوسط قديم جديد : التطوُّرات الجارية و انعكاساتها على إسرائيل – التقييم الإستراتيجي ، المجلَّد 14 ، رقم 1 – أبريل 2011 – معهد دراسات الأمن الوطني (INSS) – تل أبيب ، فلسطين المحتلَّة – سلسلة ترجمات الزيتونة (67) – مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات – بيروت – أيار / مايو 2011م .

11- عَهْدُ أميْر المؤمنين الإمَام عَلي بنْ أبي طَالِب عليه السلام لعاملِه في مصر مالك الأشْتَر النَخَعِي رضي الله عنه .
http://www.imamalinet.net/ar/a/index-a.htm

12- محمَّد سيف الدولة – السياسات الأمريكيَّة لإحتواء الثورة المصريَّة – جُمهوريَّة مصر العربيَّة – 29 مايو 2011م .

13- السيّد جَعْفَر مُرْتَضَى العَامِلِي – صَحِيْفَة المَدِيْنَة المُنَوَّرَة – كتاب الصحيح من السيرة – الجزء4.

14- نفس المصدر رقم 11 .